2024
ورقة
سياسات
رقم. 49

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

التغيُّرات المناخية والأقليَّات في العراق: التحديات وفرص التكيُّف

مروج محمد حسن
باحثة وناشطة متخصصة في قضايا حقوق الاقليات

www.psdiraq.org info@psdiraq.org 009647731551117

عن المركز

المنصة للتنمية المستدامة مركز مسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء بالرقم (1S2106012) وهي مساحة للتفكير والحوار والعمل باتجاه التغيير الايجابي

الرؤية

نسعى لايجاد منصة للحوار والسياسات بما يسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق.

الرسالة

ردم الهوة بين الدولة والمجتمع بما يضمن تحقيق جوهر الديمقراطية المتمثل باشراك الموطنين في عملية صنع القرار, عبر التدريب, الرصد, التحليل, البحث, التوعية, والمناصرة.

الاهداف الاستراتيجية

- اعداد نخب شبابية تنهض بمسؤولياتها المجتمعية من خلال دراسة المشاكل واقتراح بدائل سياساتية والدفع باتجاه تحقيقها.
- توظيف المخرجات المعرفية وتشجيع الشباب على العمل باتجاه تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- عرض الاحصائيات والقضايا التي تشغل الاروقة السياسية والاوساط المجتمعية لعكس فهم اعمق للواقع العراقي.
- خلق شبكة من المواطنين الفاعلين, المطلعين, والملتزمين بمشروع بناء الدولة العراقية

الملخص التنفيذي

يعدُّ العراق موطنًا لمجتمعات الأقليَّات العرقية والدينية المتنوّعة، وعلى مدى سنوات واجهت الأقليَّات تحديات متعدِّدة؛ نتيجة لسوء الوضع الأمني والسياسي، ومن الإقصاء والتهميش ونقص الموارد. وفي الوقت الحالي يواجهون تحديات تتعلَّق بالوضع البيئي والتغيُّرات المناخية. ولأنَّ الأقليَّات في البلاد من أكثر الفئات المهمَّشة فإنَّ تعرُّضها لتأثيرات هذه التغيُّرات يعدُّ أمرًا ذا أهمية كبيرة؛ نظرًا لتأثير التغيُّرات المناخية الكبير على الحياة والظروف الاجتماعية والاقتصادية للأقليَّات.

وتقع على عاتق السلطات العراقية مسؤولية حماية حقوق الأقليَّات، إلى جانب الالتزامات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛ إذ صادق العراق على الاتفاقية وهو ملتزمٌ باتخاذ خطوات للحدِّ من آثار التغيُّرات المناخية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ كونها ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان عدم تفاقم التفاوتات بين مختلف فئات المجتمع. ولأنَّ الأقليَّات جزءًا مهمًّا من التنوُّع الاجتماعي والثقافي في البلاد فإنَّ معالجة التغيُّرات ضرورية للحفاظ على هذا التنوُّع. وإنَّ تجاهل هذه المشكلة سيؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، مِمَّا يؤدِّي إلى تفاقم النزاعات على الموارد، ولا سيَّما المياه والغذاء، مِمَّا قد يهدِّد الاستقرار والأمن في البلاد.

تركز هذه الورقة على فهم تأثيرات التغيُّرات المناخية على الأقليَّات في العراق من خلال تسليط الضوء على التحديات وتحديد نقاط الضعف، وإعلام صانعي السياسات بالاحتياجات المحددة لمجتمعات الأقليَّات، وضمان تطوير سياسات تغيُّر المناخ بطريقة شاملة ومنصفة. وزيادة الوعي بالتحديات التي تواجهها مجتمعات الأقليَّات والدعوة إلى إدراجها في سياسات وبرامج تغير المناخ. وستسهم السياسات المقترحة أيضًا في التنمية المستدامة الشاملة للعراق.

المقدمة

في الوقت الحالي تجد الأقليَّات نفسها عرضةً لمزيد من التحديات والصعوبات؛ بسبب تدهور البيئة والظروف المناخية التي تؤثر في جوانب متعدِّدة تمسُّ حياتهم وتطوُّرهم، ولا سيَّما الأقليَّات التي تعتمد على الزراعة والرعي؛ إذ يواجه المزارعون والرعاة من مجتمعات الأقليَّات تحديات كبيرة؛ بسبب شح المياه في مناطقهم، التي تسبَّبت في خسارة الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاجية الزراعية في مناطقهم، فضلًا عن إجبارهم على زراعة محاصيل زراعية تختلف عن تلك المحاصيل التي يشتهرون بزراعتها، وأدَّت ندرة المياه أيضًا إلى نقص المراعي، وصعوبة تربية الماشية، وخسارة المهن التي يعملون فيها.

ونتيجة لما سبق اضطرَّ الكثير من الأقليَّات إلى الهجرة نحو المدن الأخرى أو خارج البلاد؛ بهدف الحصول على خدمات ومستوى معيشي أفضل، ولجأ بعضهم إلى العمل في القطاع الأمني أو الوظائف الحكومية الأخرى. فضلًا عن أنَّ هذه التحديات قد أثَّرت في قدرة النساء من الأقليَّات على تلبية الاحتياجات المنزلية والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية بعد تركهنَّ لمهنة الزراعة والرعي.

وللتغيُّرات المناخية أثرٌ في الجانب الثقافي والتراثي للأقليَّات؛ إذ لُوحظ فقدان وتضرر بعض المعالم الثقافية والأثرية في البلاد. وتأثَّرت بعض الممارسات الدينية والثقافية كما حصل مع الصابئة المندائيين لارتباطهم الوثيق بالمياه؛ من أجل ممارسة طقوسهم الدينية. فضلًا عن ذلك، تبيَّن أنَّ هناك تأثيرات على السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولا سيَّما بسبب هجرة المزارعين لقراهم والتوجُّه نحو المدن. وتخشى بعض الأقليَّات من التغيُّرات الاجتماعية؛ نتيجة للهجرة التي تؤدِّي إلى اندماجٍ ثقافيٍّ وتغييرات في نمط الحياة والعادات والتقاليد، واللغة والزي التقليدي الخاصِّ بهم، مِمَّا يؤدِّي إلى فقدان هُويَّتهم الثقافية، ولا سيَّما بسبب ارتباطهم الوثيق بأرضهم.

وتواجه مجتمعات الأقليَّات نقاط ضعف متعدِّدة أثَّرت سلبًا في حياتهم، وأبرزها ضعف البنية التحتية، وتشمل النقص في الخدمات الأساسية وعدم توفّر الدعم الكافي لهم، والظروف الاقتصادية الصعبة، والوضع السياسي خصوصًا في المناطق المتنازع عليها التي تندرج ضمن المادة 140 من الدستور، والتي تسبَّبت في عدم وجود استقرار سياسي، فضلًا عن ضعف التمثيل السياسي للأقليَّات. ونتيجة لذلك من الضروري تحسين حياة الأقليَّات في العراق والحدُّ من التأثرات عليهم من خلال تعزيز قدرات مجتمعاتهم في التكيُّف، وحلول أخرى شاملة ومتعدِّدة الجوانب لمعالجة وضع البنية التحتية، وتقديم الدعم الاقتصادي، وتعزيز التمثيل السياسي للأقليَّات.

منهجية إعداد الورقة:

اعتمدت هذه الورقة على المنهج النوعي، حيث استخدمت المقابلات أداةً رئيسةً لجمع البيانات؛ إذ أُجري ما مجموعه (20) مقابلة متعمقة مع الناشطين من الأقليَّات خلال الفترة من 2024/2/12 إلى 2024/3/5. وتمَّ أيضًا الاعتماد على المراجعة المكتبية، مراجعة مختلف الدراسات والأدبيَّات والتقارير الدولية والوطنية التي تتعلَّق بالأقليَّات، الوضع البيئي والتغيُّرات المناخية في العراق. وفي الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة تفاصيل العيِّنة.

الجدول رقم (1) يوضِّح العينة بحسب الأقليَّات، والمواقع، وتوزيع الجنس، وتوزيع التحصيل الدراسي

الأقليَّات	عدد المشاركين	مناطق السكن	توزيع الجنس		توزيع التحصيل الدراسي
			ذكور	إناث	
الشبك	5	نينوى	4	1	بكالوريوس:5
الصابئة	5	كركوك، بغداد، أربيل	3	2	بكالوريوس:3، دراسات عليا:2
الكاكائية	5	كركوك، نينوى	4	1	بكالوريوس:3، دراسات عليا:2
الإيزيدية	5	نينوى	4	1	بكالوريوس:5
المجموع	20	-	20		20

الخلفية:

على مدى سنوات، عانت الأقليَّات في العراق من مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية، مِمَّا يؤثِّر بشكل كبير في حياتهم، ووصولهم إلى الفرص الاقتصادية، والحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. ويعود ذلك إلى عدَّة عوامل أبرزها التمييز القومي والديني الذي تعرَّضت له بشكل متواصل والذي يمتدُّ عبر فترات تاريخية طويلة؛ إذ شهدت البلاد توترات ونزاعات نتيجة للانقسامات الدينية والسياسية التي عصفت بالعراق على مدى العقود الماضية. وخلال تلك الفترات عانت الأقليَّات من التمييز والتهميش، مِمَّا أدَّى إلى انتهاك حقوقهم(1). كذلك تأثَّرت الأقليَّات بشكل كبير بالصراعات السياسية والعسكرية التي شهدتها البلاد بعد عام 2003، وتسبَّب ذلك لنزوح جماعي وانتهاكات متكررة لحقوقهم، مِمَّا أدَّى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأقليَّات(2). وواجهت مجتمعات الأقليَّات ظروفًا إنسانيةً صعبةً بعد سيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق في عام 2014؛ إذ تعرَّضوا إلى جميع أشكال العنف من القتل والتهجير واختطاف النساء والأطفال، وفقدان الموارد ودمار البنية التحتية(3)، وأخيرًا تتأثَّر الأقليَّات في البلاد بشكل كبير بالتحديات البيئية والتغيُّرات المناخية التي تشهدها البلاد، وتؤثِّر هذه التحديات في حياتهم اليومية، مِمَّا يزيد من تحديات بناء حياة مستقرَّة ومستدامة(4).

الآثار الأساسية لتغيُّرات المناخ على الأقليَّات:

تهدِّد التحديات المناخية الخطيرة التي تواجه البلاد الاستقرار على مختلف الأصعدة، فارتفاع درجات الحرارة ونقص الموارد المائية يضعان ضغوطًا على البيئة والاقتصاد، إلى جانب المخاطر الأمنية والاجتماعية التي تلقي بظلالها على مستقبل البلاد(5).

وإنَّ تأثيرات التغيُّرات المناخية على الأقليَّات في العراق تعزِّز من الصعوبات التي يوجهونها في حياتهم؛ إذ تتفاقم هذه الصعوبات بشكلٍ واضحٍ نتيجة للصراعات الأمنية والسياسية السابقة وتردّي الوضع البيئي. ومن ثَمَّ، يضاعفُ التغيُّر المناخي من الضغوط على الأقليَّات من خلال نقص الموارد مثل المياه والأمن الغذائي. وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الأقليَّات إلى أنَّ هناك تحديات بيئية ومناخية قد لاحظوها في مناطقهم خلال السنوات الأخيرة، وتؤثِّر في عدَّة جوانب من حياتهم، وربط المشاركون التحديات البيئة والمناخية الحالية بالمصاعب السابقة لسيطرة داعش، والصراعات السياسية في مناطقهم، ولا سيَّما في المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق، مِمَّا أظهر الآثار المركَّبة للصراعات والضغوط المناخية على السكان من الأقليَّات.

ومن أبرز هذه الآثار التي تواجه الأقليَّات من الإيزيدية، والكاكائية، والشبك، والصابئية يمكن تخليصها بالآتي:

1- نقص المياه يهدِّد الزراعة والرعي:

يعدُّ أحد التحديات الرئيسة التي تواجه الأقليَّات في العراق؛ إذ وصل احتياطي المياه إلى أدنى مستوياته، ومن المتوقع أن تجفَّ الأنهار الرئيسة دجلة والفرات بحلول عام 2040(6). ويتزامن ذلك مع زيادة النمو السكاني واتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه من مستواها الحالي البالغ نحو 5 مليارات متر مكعَّب إلى 11 مليار متر مكعَّب بحلول عام 2035(7)، مِمَّا يؤثِّر في القطاع الزراعي؛ إذ تشير الأرقام إلى أنَّ العراق يفقد سنويًا (100 ألف) دونم من المساحات الزراعية نتيجة للجفاف(8). ومن ثَمَّ فإنَّ تردّي الوضع الزراعي في البلاد ينذر بتزايد التحديات الاقتصادية؛ إذ تُظهرُ التوقعات أنَّ الناتج المحلي الإجمالي يشهد تراجعًا قد يصل إلى (3.1% و2.4%) في حال عدم معالجة الجفاف والتصحُّر على القطاع الزراعي(9)؛ إذ تشير الأرقام إلى أنَّ 7 ملايين فرد من سكَّان العراق سوف يعانون من صعوبات في الحصول على المياه في السنوات القادمة(10).

وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الإيزيديين والكاكائية والشبك إلى أنَّ مجتمعاتهم تعتمد بشكل كبير على الزراعة كوسيلة رئيسة لسبل العيش، وأنَّ المياه ضرورية لزراعة المحاصيل، ومن ثَمَّ فإنَّ نقص المياه يؤثِّر مباشرةً في قدرة المزارعين على ممارسة الزراعة. وأشاروا أيضًا إلى أنَّ هذه المجتمعات تقوم بالزراعة الديمية، حيث يعتمد على مواسم الأمطار لنموّ المحاصيل، وتقلّل نقص المياه من كمية وجودة المحاصيل المزروعة. ويعود ذلك إلى أنَّ تقليل الإنتاجية الزراعية وتأثيره في مصادر الغذاء وسبل العيش يُعدُّ تحديًا إضافيًّا على المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والرعي. وأفادوا أنَّ حدَّة تأثُّرات نقص المياه تزداد مع زيادة جفاف الينابيع والآبار الارتوازية في مناطقهم خلال السنوات الاخيرة، كما أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أنَّ سوء إدارة ملف المياه وسوء الخدمات والإهمال والتهميش ودمار البنية التحتية وعدم استقرار الوضع السياسي في مناطقهم أسهمَ كثيرًا في زيادة حدَّة التحديات، ويعتقدون بضرورة توفير دعم حكومي عاجل وتوفير مصادر مستدامة للمياه؛ كونها ضرورة حيوية لاستمرارية الحياة وتحسين جودة الحياة في مناطقهم.

وبحسب التقارير السنوية للمجلس النرويجي للاجئين (NRC) في العراق التي تسلّط الضوء على تأثيرات الجفاف على الإنتاج الزراعي في عدة محافظات من ضمنها المناطق التي تقطنها الأقليَّات من الإيزيديين والكاكائيين والشبك الذين يشكّلون جزءًا كبيرًا من المجتمعات الزراعية؛ إذ تشير الأرقام في تقرير عام 2023 إلى أنَّ (60 %) من المزارعين من محافظة كركوك ونينوى وصلاح الدين والأنبار اضطرُّوا إلى زراعة مساحات زراعة أقلّ أو استخدموا كميَّات أقل من المياه خلال الموسم الزراعي لعام 2023(11). وفي تقرير عام 2022 للموسم الزراعي 2021-2022 أشار المشاركون في التقرير إلى انخفاض إنتاج محصول القمح في مناطق مثل البعاج (89%) وسنجار (84%) ضمن محافظة نينوى، وكذلك سميل (56%) ضمن محافظة دهوك(12).

وتشير التقديرات في الموسم الزراعي 2020-2021 إلى أنَّ (37%) من المزارعين المشاركين في التقرير أبلغوا عن خسائر في محصول القمح تجاوزت (90%) من الحصاد المتوقع الإجمالي، و(30%) بالنسبة إلى الشعير. وتشير الأرقام إلى أنَّ إنتاج القمح قد انخفض بنسبة (84%) في محافظة كركوك، وبنسبة (78 %) في محافظة نينوى، في حين انخفض إنتاج القمح في إقليم كردستان العراق إلى (55%). وإنَّ (92%) من الأسر في البعاج أبلغت عن فشل محصول القمح. وثلثي الأسر في سنجار عن فشل كلٌّ من محاصيل القمح والشعير. وتعود هذه الخسارة إلى اعتماد المزارعين على المياه الجوفية المالحة غير المناسبة للزراعة(13). ومن ثَمَّ هذا يشير إلى تدهور الوضع الاقتصادي للأسر المحلية التي تعمل في الزراعة.

فضلًا عن ذلك، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الأقليَّات إلى أنَّ مساحات واسعة من الأراضي الزراعة قد تحوَّلت الى أراضٍ جرداء وانخفضت الإنتاجية الزراعية في مناطقهم، وأجبرتهم على عدم زراعة المحاصيل الزراعية التي يشتهرون بزراعتها؛ إذ يشتهر الإيزيديون في سنجار وبعشيقة وسنوني بزراعة التين والزيتون والعنب والتبغ وإنتاج العسل وزيت الزيتون، ويشتهر الشبك والكاكائية في مناطق سهل نينوى وبعض مناطق كركوك بزراعة الحبوب من الحنطة والشعير والحمص والعدس وغيرها من المحاصيل. وأضافوا أنَّ الجفاف والعواصف الترابية أدَّت إلى تضرُّر آلاف أشجار التين والزيتون، ونفوق معظم النحل، وأدَّى ذلك إلى انخفاض إنتاج زيت الزيتون والعسل وغيرها من المنتجات التي يشتهرون بها. ويعني ذلك أنَّ نقص المياه والجفاف يشكّل تحديًا كبيرًا للمجتمعات الزراعية التابعة للأقليَّات مثل الإيزيديين، الكاكائية، والشبك في العراق. فعلى الرغم من أنَّ هذه المجتمعات تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الزراعة كوسيلة لسبل العيش فإنَّ الظروف البيئية القاسية تجعل من الصعب عليهم الحفاظ على إنتاجية الأراضي الزراعية. ومن ثَمَّ، يجب اتخاذ إجراءات فعَّالة لمعالجة نقص المياه والجفاف وتوفير مصادر مستدامة للمياه والحفاظ على التنوُّع البيولوجي لضمان استمرارية الزراعة ورفاهية المجتمعات الزراعية للأقليَّات.

فضلًا عن ذلك، أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في السنوات الأخيرة إلى أنَّ التغيُّرات المناخية تسبَّبت في ظهور الآفات الزراعية بشكل كبير، ويربطون تقلب درجات الحرارة مع تغيُّر نمط الأمطار إلى إنشاء ظروف بيئية تعزِّز انتشار الآفات والأمراض الزراعية. وأضافوا أنَّ هذه التغيُّرات تزيد من انتشار الأمراض النباتية، حيث توفِّر الظروف الملائمة لتكاثر الفطريات والبكتيريا المسبِّبة للأمراض. ويمكن أن تؤدِّي أيضًا إلى ظهور الحشرات الضارَّة التي تزيد من احتمالية تعرُّض المحاصيل للتلف. وقد سجَّلت دائرة الزراعة في محافظة كركوك انتشار مرض صدأ الأوراق الذي ظهر في داقوق، الحويجة، الرشاد ومناطق أخرى؛

نتيجة للتغيرات المناخية بعد سقوط أمطارٍ غزيرةٍ ثم ارتفاع درجات الحرارة. على سبيل المثال، في قرية طوبزاوا بقضاء داقوق التي يسكنها الأقلية من الكاكائيين سجَّلت انتشار وتفشي الآفة الزراعية في محصول القمح خلال موجة الأمطار الأخيرة خلال شهر نيسان/ أبريل 2024(14). ومن هنا، تبرز أهمية تطوير استراتيجيات جديدة للزراعة تأخذ بالحسبان تأثيرات التغيُّرات المناخية، تطوير أصناف مقاومة للظروف البيئية المتغيرة، لضمان استدامة الإنتاج الزراعي في مواجهة هذه التحديات المتزايدة.

وفضلًا عن ذلك فإنَّ تأثير نقص المياه لا يقتصر على الزراعة، بل يتجاوز ليشمل تأثيره على الرعي وتربية الماشية أيضًا. وبحسب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الأقليَّات فإنَّ نقص المياه والجفاف في مناطقهم أدَّت إلى نقصٍ في توافر المحاصيل والعلف المزروع، وصعوبة توفر مياه الشرب للماشية، مثل الأغنام والأبقار، والجاموس، والماعز، وغيرها. وأضافوا أنَّ قلَّة المراعي في السنوات الأخيرة أثَّرت كثيرا في مهنة الرعي، مِمَّا يجعل الرعاة يضطرُّون إلى شراء المياه والعلف بأسعار مرتفعة، ومن ثَمَّ ترتفع تكاليف تربية الماشية، الأمر الذي يجبر بعضهم على التخلّي عن الرعي واللجوء إلى مهنٍ أخرى، مِمَّا يؤثر في الاقتصاد الخاصّ بهم. وأضافوا أنَّ عدم توفر كميَّات كافية من الأعلاف وانتشار الأمراض بين الماشية وغلاء أسعار الأدوية أدَّى إلى انخفاض إنتاجها ونفوقها.

كما سجَّل العراق انخفاضًا في مساحات المراعي خلال العقد الماضي، مع توقُّف الآبار المائية فيها؛ بسبب الجفاف والملوحة ونقص الصيانة، وعدم إنشاء مراعٍ جديدة منذ تسع سنوات؛ نتيجة لتردِّي الوضع الأمني وسوء الإدارة وقلَّة التخصيصات المالية، مِمَّا يؤدِّي إلى اضطراباتٍ بيئيةٍ وتحدياتٍ تواجه الرعاة، ومن ثَمَّ تؤثر في الثروة الحيوانية في البلاد(15). وعلى سبيل المثال، في محافظة نينوى يعتمد غالبية سكان القرى على الرعي، وتأتي المحافظة في المرتبة الأولى من حيث أعداد الماشية؛ إذ يوجد أكثر من (5) ملايين و(270) ألف رأس ماشية من مجموع أكثر من (20) مليونًا و(426) ألف رأس ماشية في العراق. ونتيجة للجفاف وقلَّة توفر المراعي وعدم توفر الدعم الحكومي يضطرُّ الرعاة إلى بيع مواشيهم أو الهجرة خشية نفوقها(16). وأكَّد مدير زراعة بعشيقة في محافظة نينوى أنَّ نحو (50) شخصًا نقلوا مواشيهم إلى مناطق إقليم كردستان؛ بسبب قلَّة المراعي وشح المياه. وفي قضاء البعاج قبل ظهور تأثُّرات التغيُّرات المناخية كان يوجد (100) ألف رأس إبل في المنطقة، وتقلَّص عددها إلى النصف في السنوات الأخيرة؛ إذ سجَّلت وزارة الزراعة في القضاء نفوق (1000) رأس إبل خلال الفترة الماضية في البعاج لوحدها؛ بسبب نقص المياه وانتشار بعض الأمراض وقلَّة المراعي(17).

وبحسب تقرير المجلس النروجي للاجئين فإنَّ المزارعين من المناطق المتضرِّرة بالجفاف التي شملها التقرير حيث توجد الأقليَّات من الإيزيديين والكاكائيين والشبك يضطرون إلى بيع ماشيتهم بأسعار منخفضة، على سبيل المثال، يُجبر المزارعون من سنجار والبعاج على بيع الماشية بأسعارٍ رخيصةٍ تصل متوسط تكلفة البقرة نحو 200 دولار أمريكي بعد أن كانت التكلفة للبقرة تصل إلى 800 دولار أمريكي؛ نتيجة لسوء الظروف البيئية والجفاف والأمراض التي تعاني منها الماشية(18). وهذا يعني أنَّ هذه التحديات تؤدِّي إلى تراجع الإنتاجية وصعوبة في تلبية احتياجات الحيوانات، مِمَّا يؤثِّر سلبًا في دخل المربين، فضلًا عن تأثيرها في إنتاج اللحوم المحلية؛ إذ يتسبَّب تضرر الماشية في انخفاض الإنتاج، مِمَّا يؤثر في توفير اللحوم المحلية، ومن ثَمَّ ارتفاع الأسعار، وهذا يزيد من رغبة المواطنين لشراء اللحوم المستوردة، وهذا يشكِّل تحديًا اقتصاديًّا على المجتمعات المعتمدة على الرعي، ويستدعي تبني استراتيجيَّات لمواجهة هذه التحديات.

2- زيادة الفقر وتهديد الأمن الغذائي والاقتصادي:

يتأثَّر الاقتصاد المحلي ومستوى المعيشة للأقليَّات نتيجة لنقص الموارد المائية، فبتدهور القطاع الزراعي الذي يوظِّف نحو (20%) من القوى العاملة في البلاد(19)، تنخفض فرص العمل والدخل للسكان المعتمدين على الزراعة والرعي من الأقليَّات، مِمَّا يزيد من معدّلات الفقر وسوء الأحوال المعيشية.

وخلال السنوات الأخيرة، واجه سكَّان الأقليَّات التي تعتمد على الزراعة والرعي صعوبات في الوصول إلى الغذاء، مِمَّا يهدِّد الأمن الغذائي للأسر. وبحسب التقارير السنوية للمجلس النرويجي للاجئين التي تغطِّي المناطق التي تقطنها الأقليَّات من الإيزيدية والكاكائية والشبك فإنَّ هناك تحديات في الحصول على الغذاء نتيجة للجفاف في الموسم الزراعي لعام 2023. وتشير الأرقام إلى أنَّ 4 من كلّ 5 أشخاص في المجتمعات الزراعية في نينوى وكركوك اضطرُّوا إلى تقليل الإنفاق على الغذاء خلال الـ 12 شهرًا الماضية(20). وفي الموسم الزراعي لعام الزراعي 2022 تشير الأرقام إلى أنَّ (41%) من الأسر يواجهون صعوبات في الحصول على الطعام في سنجار، (46%) في البعاج في محافظة نينوى و(47%) في سوميل في محافظة دهوك(21). كما تشير التقارير إلى تراجعٍ في الدخل الزراعي في الفترة الأخيرة، حيث تجد الكثير من الأسر العاملة في الزراعة صعوبةً في تحقيق أرباح من محاصيلها بسبب الجفاف. ويتعذَّر عليها دفع الإيجارات الزراعية وشراء المدخلات الزراعية الأساسية، مثل البذور والأسمدة. فضلًا عن ذلك، يتزايد حجم الديون المتراكمة بسبب فشل المحاصيل في المواسم السابقة، مِمَّا يؤدِّي إلى تفاقم الأزمة المالية وزيادة الاقتراض(22). وهذا الوضع ينذر بالتأثير السلبي على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، حيث يضطرُّ بعض الأفراد إلى خفض الإنفاق على الصحَّة والتعليم، ويضطرُّ بعضهم الآخر إلى بيع ممتلكاتهم لتغطية النفقات وزيادة في الحاجة إلى التوجُّه للمدخرات؛ إذ اضطرَّت الأسر التي تعمل في الزراعة إلى استخدام المدخرات لتغطية النفقات الأساسية(23)، مِمَّا يشير إلى زيادةٍ في الحاجة إلى تلك المدخرات نتيجة لتراجع الدخل أو زيادة النفقات. كما تشير الأرقام إلى أنَّ متوسط دخل الأسرة الشهري على مدار ثلاث سنوات متتالية ارتفع من (250) ألف دينار عراقي في عام 2021 إلى (320) ألف دينار عراقي في عام 2023.

وكان هناك تراجع ملحوظ في معدل نمو الدخل؛ إذ انخفض من (20%) خلال الفترة الممتدَّة من 2021 إلى 2022، إلى (6.67%) فقط بين عامي 2022 و2023(24)، وهذا يعني أنَّ هناك تباطؤا في نموّ الدخل لتلك المجتمعات، مِمَّا يشير إلى تحديات اقتصادية تواجه القطاع الزراعي، ومن ثَمَّ يكون له تأثيرٌ سلبيٌّ في مستوى معيشة الأسر. وهذا يعني بالنسبة إلى الأقليات العاملة في الزراعة والرعي استنزاف المدخرات المالية وزيادة التوتُّر المالي عليهم؛ إذ إنَّ صعوبة الوصول إلى الغذاء تؤثِّر بشكل كبير على الأمن الغذائي للأقليَّات. وإذا كانت الأسر غير قادرة على شراء الطعام بسبب صعوبات مالية فقد تواجه نقصًا في التغذية، مِمَّا يؤدِّي إلى مشكلات صحية خطيرة. وتتسبَّب صعوبة الوصول إلى الغذاء في زيادة الضغط على الموارد المالية وتقليل قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، مِمَّا يمكن أن يؤدِّي إلى زيادة الفقر والتهميش الاجتماعي.

ومن ثَمَّ يؤدِّي إلى عدم الاستقرار المالي والقلق والضغط بشأن القدرة على تلبية احتياجات الأسرة والمعيشة اليومية، وتقليل القدرة على التخطيط المالي للمستقبل، ويتزامن ذلك مع التمييز والتمييش، وعدم توفير المساعدة الكافية من الجهات الرسمية، والآثار المدمرة لسيطرة داعش على مناطقهم في السنوات السابقة. مِمَّا يزيد من عبء التحديات التي يواجهونها. ويكون تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة أكثر تعقيدًا وصعوبةً عليهم.

3-النزوح والهجرة:

أدَّى نقص المياه والجفاف إلى نزوح الآلاف من السكان في مناطق مختلفة من العراق(25)، ويعود ذلك إلى التحديات الناجمة من نقص المياه والجفاف، التي أثَّرت بشكل كبير في الأراضي الزراعية والمراعي، مِمَّا أدَّى إلى تلفها وتدهور جودتها، ومن ثَمَّ تزداد ضغوط النزوح والهجرة، فنقص الموارد المائية يؤدّي إلى انخفاض مستويات المياه في البحيرات والأنهار والمياه الجوفية، مِمَّا يجعل الحصول على المياه النظيفة للري الزراعي والشرب أمرًا صعبًا. وإنَّ تضرُّر الأراضي الزراعية والمراعي يعني فقدان مصادر العيش الأساسية للسكان، مِمَّا يدفعهم إلى النزوح والبحث عن بيئات أكثر استدامة وموارد مائية أكثر وفرة.

وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أنَّ نقص الفرص الاقتصادية والاستثمارية وسوء الخدمات والتهميش والاقصاء التي تعاني منها مناطقهم إلى جانب خسارة أعمالهم في الزراعة والرعي بسبب نقصان والمياه والجفاف من الأسباب الأساسية للهجرة والنزوح، سواء الهجرة من الريف إلى المدن أو الهجرة إلى خارج البلاد بحثًا عن الخدمات وحياة معيشة أفضل. وأضافوا أنَّ نسبةً كبيرةً من العائلات اضطرَّت إلى التخلي عن الزراعة وتربية الماشية، والتي تعدُّ من أبرز المهن التي توارثوها عن أجدادهم. وبحسب تقرير المجلس النرويجي للاجئين فإنَّ 1 من كل 4 مزارعين على نطاق صغير في سنجار والبعاج اضطروا إلى التوقُّف عن الزراعة في عام 2023، وأنَّ نسبة الأشخاص الذين أبلغوا عن نزوحهم بسبب الجفاف قد ارتفعت من (2%) إلى (5%) بين عامي 2021 و2023 في جميع أنحاء العراق(26) في مناطق سهل نينوى شمال العراق، حيث تتواجد الأقليَّات من الإيزيديين والكاكائيين والشبك تتزايد الرغبة في النزوح؛ إذ يفكر 1 من كل 4 في الانتقال بسبب الجفاف(27).

فضلًا عن ذلك، فإنَّ توفير وصول آمن ومستدام إلى مصادر المياه يمثِّل عنصرًا أساسيًّا للحفاظ على استقرار المجتمعات والتخفيف من حدَّة ظاهرة النزوح. وإنَّ نقص الوصول إلى المياه يشكِّل عاملًا حاسمًا في تشكيل شعور الأمان حول المستقبل للكثير من الأفراد والمجتمعات. فحينما يتعرَّض السكان لصعوبة في الحصول على المياه النظيفة للاستخدام اليومي والري الزراعي يتزايد القلق بشأن الاستدامة والاستقرار البيئي والاقتصادي للمنطقة(28).

وفي الشكل رقم (1) يظهر أنَّ الوصول إلى مصدر مياهٍ آمن يُعدُّ بالغ الأهمية لمجتمعات الأقليَّات؛ إذ يرى (62%) من الكاكائيين أنَّه العامل الأكثر أهمية الذي يؤثِّر في آفاقهم وشعورهم بالثقة بشأن المستقبل، وبنسبة (23%) بالنسبة إلى الشبك، و(20%) بالنسبة إلى الإيزديين. ويرجع ذلك إلى اعتمادهم الكبير على الزراعة والرعي. وهذا يعني أنَّ القلق والضغوط يعزِّزان من احتمالية النزوح والهجرة؛ إذ يبحث الأفراد عن بيئات توفِّر لهم الأمن المائي والاقتصادي، وهو ما يزيد من حركة التهجير من المناطق المتأثِّرة بنقص المياه إلى مناطق أكثر استدامة وموارد مائية أكثر وفرة. ومن ثَمَّ، فإنَّ تأمين الوصول المستدام إلى المياه يسهم في تعزيز الشعور بالأمان والاستقرار، ويقلِّل من احتمالية النزوح والهجرة، مِمَّا يسهم في بناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة على المدى الطويل.

وفضلًا عن ذلك، وبحسب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، تشير هجرة الأقليَّات من قراهم إلى المدن وترك المهن الزراعية والرعي إلى التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات. على سبيل المثال: حيث يتركون الزراعة بحثًا عن الخدمات وفرص عمل أكثر استقرارًا وتنوُّعًا في المدن قد تواجههم تحديات في الحصول على فرص عمل خاصة إذا لم تكن لديهم المهارات اللازمة للعمل في القطاعات غير الزراعية. ومن ثَمَّ يلجأ بعضهم إلى العمل في القطاع الأمني أو انتظار التعيينات الحكومية وغيرها من الوظائف والمهن التي تناسبهم.

الجدول رقم (2): الوصول إلى المياه كعامل للشعور بالأمان حول المستقبل في سهل نينوى بحسب المجموعة والمنطقة

ت	المجموعة	النسبة	المنطقة	النسبة
1	المسيحيون	11%	برطلة	22%
2	الكاكائيون	62%	بعشيقة	29%
3	الشبك	23%	نمرود	45%
4	التركمان	39%	القرقوش	14%
5	الإيزيديون	20%	القوش	10%
6	-	-	تكليف (المركز)	6%

(المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. إعادة الإعمار بعد الصراع في سهول نينوى في العراق: الزراعة والممارسات الثقافية والتماسك الاجتماعي. 2022.
https://www.sipri.org/publications/2022/policy-reports/post-conflict-reconstruction-nineveh-plains-iraq-agriculture-cultural-practices-and-social- (cohesion)

4- فقدان الموروث الثقافي:

يتمدَّد تأثُّر تغيرات المناخ ليشمل الجانب الثقافي والتراثي للأقليَّات؛ إذ لُوحظ في السنوات الأخيرة فقدان وتضرر بعض المعالم الثقافية والأثرية في العراق(29)، وتغيُّرات في الممارسات الدينية والثقافية. ويمكن أن تؤثِّر التحديات المتعلِّقة بالموارد الطبيعية وشح المياه بشكلٍ خاصٍّ على الممارسات الدينية لمجتمعات الأقليَّات(30)؛ إذ أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الصابئة المندائيين إلى أنَّ المياه تعدُّ في الديانة المندائية ضروريةً؛ لأنَّ غالبية طقوسهم متربطة بالمياه؛ إذ ترتبط طقوس التعميد بالمياه وتعميد الأطفال وطقوس الزواج والأعياد والمناسبات الدينية الأخرى ارتباطًا وثيقًا بتوفر المياه. وأضافوا في السنوات الأخيرة أنَّ الصابئة واجهوا تحديات نتيجة لنقصان المياه وتلوثها؛ إذ يضطرُّ بعضهم إلى السفر إلى المناطق القريبة التي تتوافر فيها المياه لممارسة الطقوس، وحاول بعض مجتمع الصابئة التكيُّف مع التغيُّرات الحاصلة من خلال استخدام تقنيات أخرى مثل تشييد قنوات صغيرة للمياه وأحواض بالاعتماد على مياه الآبار الارتوازية، واستخدموا المضخَّات لضمان استمرار جريان المياه في القنوات الصغيرة ثمَّ توجيهها لتصبَّ في هذه الأحواض؛ لكي يتناسب ذلك مع معتقداتهم الدينية.

ونظرًا لارتباط الزراعة ارتباطًا وثيقًا بالممارسات الثقافية والدينية للأقليَّات مثل الإيزيديين والكاكائيين والشبك، تعدُّ الصعوبات التي يواجهها القطاع الزراعي في البلاد أحد العوائق الرئيسة أمام استمرار تلك الممارسات. ومن أجل تحقيق أهداف استعادة الممارسات الثقافية والدينية يتعيَّن استعادة النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي والتركيز على الأنشطة الزراعية المرتبطة بتلك الممارسات(31).

وبحسب الإجابات التي قدَّمها الأفراد من الإيزيديين والكاكائية والشبك فإنَّ تضرُّر زراعة المحاصيل مثل الزيتون والتين والقمح والشعير وغيرها من المحاصيل التي يشتهرون بها يؤثِّر في تميُّزهم الثقافي. ويعود ذلك إلى أهمية هذه المحاصيل في ثقافتهم ونمط حياتهم، فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون هذه المحاصيل جزءًا أساسيًّا من طعامهم التقليدي وممارساتهم الدينية والاجتماعية. لذا، إذا كانت هذه المحاصيل تتأثَّر بشكل كبير فقد يكون لذلك تأثيرٌ في ثقافتهم وتراثهم.

وبناءً على المقابلات التي تمت مع الأشخاص يمكن أن تتباين التأثيرات بناءً على الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكلّ مجتمع. على سبيل المثال قد تكون لدى الإيزيديين طقوس وممارسات ثقافية ترتبط بشكل مباشر بمحاصيل معينة، مِمَّا يعني أنَّ تضرُّر هذه المحاصيل قد يؤثِّر في ممارساتهم الدينية أو الاجتماعية بشكل كبير. بالمقابل، قد تكون لدى الكاكائية والشبك أنماط حياة مختلفة واعتمادات زراعية متنوّعة، لذا قد تكون التأثيرات مختلفة بالنسبة إليهم. كما أضافوا أنَّهم يخشونَ أو يتخوَّفونَ من التغيُّرات الاجتماعية، حيث ينتقل الأفراد من بيئةٍ ريفيةٍ صغيرةٍ إلى مجتمعٍ حضريٍّ أكبر وأكثر تعدُّدًا. ويمكن تفسير ذلك بأنَّ هذا التغيير يمكن أن يؤدّي إلى اندماجٍ ثقافيٍّ وتغييراتٍ في نمط الحياة والعادات والتقاليد، واللغة والزي التقليدي الخاص بهم، مِمَّا يؤدّي إلى فقدان هُويَّتهم الثقافية، ولا سيَّما بسبب ارتباطهم الوثيق بالأرض والزراعة.

5- زيادة التوترات الاجتماعية:

يؤدّي نقص المياه إلى زيادة التنافس على الموارد المائية المتاحة، وهذا قد يؤدّي إلى زيادة احتمالية حدوث صراعاتٍ وتوتراتٍ بين الأفراد والمجتمعات والدول، ويشير تقرير المجلس النرويجي للاجئين لعام 2022 إلى زيادة التوتُّرات بين المجتمعات في العراق نتيجة نقص المياه، حيث أفاد أكثر من ثلث الأسر (38%) بتصاعد هذه التوترات، ويرجع ذلك إلى التحديات في ضخِّ وتوزيع المياه؛ بسبب انخفاض مستويات الأنهار والقنوات والحفر غير القانونية للآبار(32). وأشارَ تقرير عام 2023 إلى أنَّ سهل نينوى أظهر المستويات الأكثر وضوحًا من التوتُّرات المجتمعية(33).

وبحسب المقابلات التي تمت مع الأشخاص من الأقليَّات فإنَّ التحديات المتعلّقة بالمناخ يمكن أن تؤثِّر في التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ويرجعون ذلك إلى عدة أسباب: أولا النزوح والهجرة إلى مناطق أخرى، فحين يهاجر الأفراد من الريف إلى المدن من أجل البحث على ظروف معيشة أفضل قد يخلق ذلك نوعًا من الحساسية بين الأفراد نتيجة لمشاكل تتعلَّق بالتغيير الديمغرافي في بعض المناطق. ثانيا سوء إدارة ملف المياه وعدم التوزيع العادل للمياه بين المناطق، فحينما تكون المياه غير متاحة بشكل كافٍ للاستخدامات الزراعية أو الصناعية وحتى للاستخدام اليومي يؤدّي ذلك التنافس على الموارد وظهور التوتُّرات بين المجتمعات المتنافسة على الموارد المحدودة، وهو ما ينتج تدهورًا في الاقتصاد المحلي وتفاقم الفقر في تلك المناطق، مِمَّا يؤدّي إلى زيادة التوتُّرات الاجتماعية بين السكان.

وكما أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أنَّ تضرُّر الزراعة وتخلي المزارعين عن الزراعة قد يؤدّي إلى انحسار التواصل بين المزارعين من مختلف المجتمعات، على سبيل المثال: كان المزارعون من خلفيات عرقية ودينية متنوّعة في سهل نينوى يجتمعون بعد موسم الحصاد لتبادل المحاصيل الزراعية. ومع تأثُّر الزراعة تأثَّرت هذه العادات على مدى سنوات؛ بسبب الأوضاع الأمنية، ومؤخَّرًا بسبب تأثير الجفاف في الزراعة، مِمَّا قد يؤثِّر في التبادل الاجتماعي والثقافي بينهم. ومن ثَمَّ، قد ينجم عن ذلك انقطاع التواصل بين بعض المزارعين وتأثيرات سلبية في العلاقات الاجتماعية، وهذا قد ينعكس سلبًا على الاقتصاد المحلي، حيث يقلّل من فرص التبادل التجاري ويقلّل من دخل المزارعين.

مرونة مجتمعات الأقليَّات لمواجهة التحديات المناخية ونقاط ضعفهم:

تعاني الأقليَّات من قلّة الدعم وانعدام الخدمات، ولم تعدّ مناطقهم ضمن أولويَّات تنفيذ المشاريع والاستثمارات للحكومات العراقية المتعاقبة. وبحسب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم فقد مضى عقدانِ من الزمن دون تنفيذ مشروع ري الجزيرة، الذي يعدُّ مهمًّا لسكان مناطق سهل نينوى، حيث يعتمد عليه المزارعون والرعاة لحلّ مشكلة المياه. وعلى الرغم من ذلك، يحاول بعضهم تخفيف الأثر السلبي من خلال اعتماد أساليب زراعية حديثة، مثل استخدام المرشَّات والتنقيط، وزراعة المحاصيل المقاومة، وحفر الآبار الارتوازية وزيادة عمقها، واستخدام مضخَّات المياه، وغيرها من التقنيات. لكنَّ هذه الأساليب تترتَّب عليها تكاليف عالية لا يمكن لمعظم المزارعين تحمُّلها، مِمَّا يزيد من الأعباء المالية على الأسر. ويرتبط ذلك أيضًا بقلّة الدعم الحكومي في تشجيع المزارعين وتوفير المواد والموارد الكافية للزراعة وتربية المواشي. وهذا يعني أنَّ هذه التحديات التي تواجه الأقليَّات تتطلَّب جهودًا متكاملةً ومستدامةً من الحكومة والمجتمع الدولي لتحسين أوضاعهم، من خلال توفير الدعم اللازم والاستثمار في البنية التحتية وتعزيز فرص العيش المستدام.

ومع التحديات والتغيُّرات المناخية تتزايد أهمية فهم ومعالجة قضايا الأقليَّات وتحدياتها؛ إذ يواجهون مجموعةً متنوِّعةً من التحديات التي تؤثر في حياتهم اليومية وحقوقهم الأساسية، من الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه النظيفة والغذاء، إلى التمييز والتهميش في مختلف المجالات، وتشكِّل تلك التحديات عائقًا أمام تحقيق الأقليَّات لحياة كريمة ومستقرَّة. وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى نقاط ضعفٍ تواجه مجتمعاتهم، وأبرزها:

ضعف البنية التحتية

- تعاني مناطق مجتمعات الأقليات من ضعف البنية التحتية، وضعف الخدمات الأساسية والعامة. من عدم توفر المياه وإهمال القطاعات الأخرى التعليمية والصحية.
- التوسُّع السكاني للمدن على حساب المناطق الزراعية، وسوء التخطيط على حساب قرى الأقليَّات تؤثر في مساحة الأراضي الزراعية، ومناطق الرعي.

الفقر

- تعاني الكثير من مجتمعات الأقليات من الفقر، ممَّا يحدُّ من قدرتها على الصمود.

التهميش

- تعاني مجتمعات الأقليات من التهميش السياسي والاجتماعي، وضعف التمثيل السياسي للأقليَّات والمخاصصة في البلاد.
- تقع بعض مجتمعات الأقليَّات في مناطق متنازع عليها ضمن المادة 140، ممَّا يؤثِّر الوضع السياسي والأحزاب المسيطرة على هذه المناطق في الأقليَّات وحياتهم وتطوُّرهم.

البدائل السياساتية: (تعزيز قدرات مجتمعات الأقليَّات في التكيُّف مع التغيُّر المناخي)

هناك عدَّة أنواع من السياسات وآليَّات الدعم التي يمكن أن تكون فعَّالة في معالجة التقاطع بين تغيُّر المناخ وآثاره داخل مجتمعات الأقليَّات، اقترح الأفراد المشاركون من الأقليَّات مجموعةً من الحلول كما موضَّح في المخطط رقم (1)

المخطَّط رقم (1) يوضِّح مجموعةً من الحلول المقترحة من العيِّنة المشاركة.

ويمكن تنفيذ مشروع يركز على مجتمعات الأقليَّات وإعطائهم الفرص اللازمة للمشاركة الفعَّالة في تحديد احتياجاتهم وتطوير الحلول المناخية المناسبة، مِمَّا يعزِّز قدرتهم على التكيُّف مع التغيُّرات المناخية وتحسين أوضاع المعيشة وتطبيق الحلول المستدامة؛ إذ توجد فرصة لتمويل هذا النوع من المشاريع، ولا سيَّما بعد إعلان الحكومة الحالية تخصيص 50 مليار دينار لصندوق إعمار مناطق سنجار وسهل نينوى(34).

يمكن استغلال هذه التخصيصات بشكل فعَّال من خلال توجيه جزءٍ منها نحو مشاريع التكيُّف مع تغيُّرات المناخ، إلى جانب استخدامها لتعزيز البنية التحتية وتطوير الخدمات، كما هو واضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (3) يوضّح خطوات مشروع تعزيز قدرات مجتمعات الأقليّات في التكيُّف مع التغيُّر المناخي:

الجهة المنفذة	الدور في تنفيذ المشروع	خطوات التنفيذ
صندوق الإعمار	-تخصيص نسبة 20% من الصندوق للتمويل. - التخطيط والتنسيق مع وزراتي الزراعة والموارد المائية والتعاون مع المنظّمات والقطاع الخاص لضمان تنفيذ وتحقيق أهداف المشروع وتنسيق الموارد والخطط. -ضمان إعطاء أدوار قيادية للأقليّات في إدارة المشروع. - تقييم الاحتياجات والأولويات بالتشاور مع الأقليّات والجهات المذكورة.	تضمين المشاريع في خطّة التنمية الوطنية من قبل وزارة التخطيط العراقية.
وزارتا الموارد المائية والزراعة	- تقييم الوضع الحالي والاحتياجات والتحديات. -تقديم الخبرة والإرشاد بخصوص التكيف مع التغيُرات المناخية. - توجيه السياسات والبرامج الزراعية وتقديم الدعم الفني والتقني لمجتمعات الأقليّات. -تقديم دورات تدريبية متخصّصة لأفراد مجتمعات الأقليّات لزيادة فهمهم للتغيُر المناخي والتكيُف معه. وتعزيز قدراتهم من أجل تولي دور قيادي وإداري في تنفيذ المشروع. -تنظيم جلسات تشاور مجتمعية لتمكين أفراد المجتمعات من المشاركة في عملية تحديد الأولويات وتطوير الحلول المناخية. -توفير الدعم والموارد لتنفيذ الحلول المناخية الحديثة بمشاركة مجتمعات الأقليّات، مثل تركيب أنظمة طاقة شمسية وتطبيق تقنيات زراعية متنوعة، وغيرها من التقنيات.	1- إجراء تقييم للاحتياجات والتحديات وتحديد الأولويات بالتشاور مع مجتمعات الأقليّات، من خلال الجلسات التشاورية. 2- تشكيل فرق عمل متخصصة تضمُّ ممثلين من الوزارات المذكورة والشركاء من المنظّمات والقطاع الخاص وممثلي مجتمعات الأقليّات. 3- تصميم وتنفيذ الأنشطة المختلفة مع التركيز على التدريب ونقل المعرفة وتعزيز المهارات الفنية والإدارية. من خلال دورات تدريبية متخصّصة لأفراد مجتمعات الأقليّات، وتوفير الدعم والموارد لتنفيذ الحلول المناخية الحديثة مثل تركيب أنظمة طاقة شمسية وتطبيق تقنيات زراعية متنوّعة، وغيرها من التقنيات. 4- متابعة وتقييم مستمر لتقدم المشروع وتعديل الخطط والأنشطة بحسب الحاجة، بمشاركة مجتمعات الأقليّات.
المنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاص	-تقديم الدعم والمساعدة التقنية والفنية في تنفيذ المشروع. -تقديم الخبرات والموارد اللازمة من الخبراء والمدربين لتعزيز قدرات مجتمعات الأقليّات. -التعاون مع الوزارات المعنية لتنفيذ المشروع.	
مجتمعات الأقليّات	-المشاركة في وضع الخطط وتنفيذ البرامج المحلية وتوفير المعرفة والخبرة المحلية. وتقديم القادة المناسبين الذي سوف يشاركون في التنفيذ والمتابعة. -مشاركة في تحديد الاحتياجات والأولويّات ووضع الخطط، والمشاركة في إدارة وتنفيذ المشروع بالتعاون مع الجهات المعنية؛ من أجل توفير المعرفة والخبرة المحلية. - تقديم القادة المناسبين الذين سوف يشاركون في تمثيل فرق العمل والمشاركة في صنع القرار.	

جدوى البديل السياساتي:

سوف يحقّق مشروع تعزيز قدرات مجتمعات الأقليَّات في التكيُّف مع التغيُّر المناخي من خلال:

- المشاركة الفاعلة لمجتمعات الأقليَّات في صياغة الخطط، ويسمح لهم بتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم بناءً على معرفتهم وثقافتهم الخاصَّة، مِمَّا يتيح المشاركة في تنفيذ السياسات والبرامج المناخية والتنموية.
- تطوير قدرات القيادة والإدارة لمجتمعات الأقليَّات لتحقيق التنمية المستدامة والمقاومة للمخاطر المناخية، مِمَّا يعزِّز ممارسات الزراعة المستدامة التي تسهم في تحسين إنتاجية الزراعة، ومن ثَمَّ تحسّن الظروف المعيشية وتعزّز الاقتصاد المحلي.
- بمشاركة الأقليَّات في عملية تخطيط والتنفيذ يمكن تعزيز الهُويَّة الثقافية لمجتمع الأقليَّات، وتعزيز شعورهم بالانتماء، وتعزيز دورهم في تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الفعَّالة في بناء المجتمعات.

الخاتمة:

تظهر آثار شح المياه في العراق أهمية التصدي لهذا التحدي الهائل الذي يؤثِّر في الحياة اليومية والمستقبل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأقليَّات في البلاد. ولا يمكن تجاهل أنَّ تداعيات نقص المياه يمكن أن تؤدِّي إلى تفاقم النزاعات والتوترات. فضلًا عن ذلك، يتطلَّب التعامل مع شح المياه في العراق إجراءات متعدِّدة الأبعاد تشمل التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال المياه. وعلى السلطات المحلية والجهات الدولية العمل بشكلٍ متكاملٍ لتطوير حلولٍ شاملةٍ لمشكلة نقص المياه، بما في ذلك تشجيع التحوُّل إلى مصادر مياه بديلة ومستدامة، وتعزيز التكنولوجيا الحديثة لمعالجة المياه وتحليتها، وتشجيع ممارسات الزراعة الذكية والاستخدام الفعَّال للمياه في القطاع الزراعي.

ويجب تكثيف الجهود وتقديم الدعم اللازم على المستوى المحلي والدولي للتصدي لتحدي نقصان المياه، وضمان توفير المياه النظيفة والمستدامة لجميع سكان البلاد، بما في ذلك الأقليَّات، لضمان مستقبل مستدام ومزدهر للجميع.

المصادر:

- آن وينسكوت. معهد الولايات المتحدة للسلام. إشراك القيادات الدينية العراقية في عملية السلام والمصالحة خلال مرحلة ما بعد داعش. 2019. HTTPS://WWW.USIP.ORG/SITES/DEFAULT/FILES/2020-07/PW_154-ENGAGING_THE_POST-ISIS_IRAQI_RELIGIOUS_LANDSCAPE_FOR_PEACE_AND_RECONCILIATION-ARABIC-PW.PDF
- خالد عبد الغفار. المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. 2021. HTTPS://2U.PW/WO6B7RX
- ماريا ريتا كورتيتشيلي. الأقليَّات الدينية في العراق: التعايش والإيمان والتعافي بعد داعش. 2022. HTTPS://WWW.BLOOMSBURYCOLLECTIONS.COM/MONOGRAPH?DOCID=B-9780755641321
- حسنين الحسون. التعددية. تأثير التغير المناخي على التنوع الديني العراقي. 2023. HTTPS://2U.PW/V62NPJ3
- الحارث الحباشنة. بي بي سي نيوز عربي. التغير المناخي: جفاف نهري دجلة والفرات يهدد استقرار وأمن العراق البيئي والمائي والغذائي. HTTPS://WWW.BBC.COM/ARABIC/IN-DEPTH-65807266
- المجلس النرويجي للاجئين. غير كافية وغير عادلة: شحة المياه والنزوح في العراق. 2023. HTTPS://WWW.NRC.NO/GLOBALASSETS/PDF/REPORTS/WATER-SCARCITY-AND-DISPLACEMENT-IN-IRAQ/WATER-SCARCITY-AND-DISPLACEMENT-IN-IRAQ---ARABIC.PDF

- ارفع صوتك. بينها حصاد المياه. مشاريع وزارة الزراعة العراقية لمكافحة التصحر. 2022. HTTPS://2U.PW/TDDT2O
- البنك الدولي. تقرير المناخ والتنمية العراق. 2022. HTTPS://WWW.ALBANKALDAWLI.ORG/AR/COUNTRY/IRAQ/PUBLICATION/IRAQ-COUNTRY-CLIMATE-AND-DEVELOPMENT-REPORT
- حارث العبادي. وكالة الانباء العراقية. وزير البيئة: 7 ملايين عراقي مهددون بعدم الحصول على المياه في السنوات القادمة. HTTPS://WWW.INA.IQ/152522-7-.HTML
- المجلس النرويجي للاجئين. أفق جاف: الجفاف المترابط في العراق وأزمات المناخ. 2022. HTTPS://WWW.NRC.NO/RESOURCES/REPORTS/A-DRY-HORIZON-IRAQS-INTERLINKED-DROUGHT-AND-CLIMATE-CRISES/
- المجلس النرويجي للاجئين. أزمة الجفاف في العراق وآثارها المدمرة على المجتمعات. 2021. HTTPS://WWW.NRC.NO/RESOURCES/REPORTS/IRAQS-DROUGHT-CRISIS-AND-THE-DAMAGING-EFFECTS-ON-COMMUNITIES/
- محمد الماس. كركوك الان. قمح كركوك مصاب بمرض فطري.. آلاف الدونمات قد يهلك محصولها. 2024. HTTPS://KIRKUKNOW.COM/AR/FROMPEOPLE/672
- ديوان الرقابة المالية. نتائج أعمال رقابة الأداء التخصصي على أنشطة وزارتي الزراعة والموارد المائية في مكافحة التصحر. 2022.
- عمار عزيز. كركوك الان. الإبل تُجبر رعاتها على الهجرة من نينوى إلى جبال دهوك.. التغيُّرات المناخية هي السبب. 2024. HTTPS://KIRKUKNOW.COM/AR/FROMPEOPLE/644
- منظمة الأغذية والزراعة. دراسة القيمة الزراعية في العراق. 2021. HTTPS://DOCS.WFP.ORG/API/DOCUMENTS/WFP-0000125470/DOWNLOAD
- بورهروس، أمل، شيفان فاضل، ود. ديلان أودريسكول. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. إعادة الإعمار بعد الصراع في سهول نينوى في العراق: الزراعة والممارسات الثقافية والتماسك الاجتماعي. 2022. HTTPS://WWW.SIPRI.ORG/PUBLICATIONS/2022/POLICY-REPORTS/POST-CONFLICT-RECONSTRUCTION-NINEVEH-PLAINS-IRAQ-AGRICULTURE-CULTURAL-PRACTICES-AND-SOCIAL-COHESION
- DW. الأهرامات وبابل.. تغير المناخ يهدد آثار الشرق الأوسط. 2022. HTTPS://2U.PW/DFACUA0
- مرتضى الحدود، نغم مكي. المدى. التغيُّرات المناخية والتلوث يحرمان الصابئة من ممارسة الطقوس الدينية. 2023. HTTPS://ALMADAPAPER.NET/VIEW.PHP?CAT=301332
- وكالة الأنباء العراقية. رئيس الوزراء يؤكد تخصيص الحكومة 50 مليار دينار لصندوق إعمار سنجار وسهل نينوى. 2024. HTTPS://WWW.INA.IQ/204379--.HTML

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

Your journey in policy work starts with us

Contact

Platform Center for Sustainable Development
929, 25, 10 Karada, Baghdad, Iraq
+9647731551117

www.psdiraq.org
info@psdiraq.org
@psdiraq